

التدخل في شئون العدالة جريمة لا تسقط بالتقادم



المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF
THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION
(ACIJP)



مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

بيان عاجل التدخل في شئون العدالة جريمة لا تسقط بالتقادم

تعرب مؤسسة دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، عن قلقها وإنزعاجها الشديدين بشأن الأخبار المتداولة عن صدور توجيهات من السلطة التنفيذية بشأن السعي إلى إلغاء مكتب تعيينات القضاة بمكتب النائب العام، وتولي الأكاديمية العسكرية شئون التدريب والتعيين لمعاوني النيابة الجدد، إلى جانب ملف الترقيات بالقضاء، ويزيد من حدة هذا القلق، أن تلك الأنباء لم يبادر إلى نفيها أية جهة رسمية حتى كتابة هذا البيان .

وتؤكد المؤسسة على أن القضاة وباعتبارهم المكلفون بإتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحررياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة بشأن السلطة القضائية، فإن إستقلال القضاء ليس شأنًا خاصًا بهم أو بحقوقهم، بل أنه شأن يمس حقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية وممتلكاتهم الخاصة والعامة .

وتؤكد المؤسسة على أن أي محاولة لإخضاع المسائل المتعلقة بالتدريب أو التعيين أو الترقية للقضاة إلى أي مؤسسة تتبع السلطة التنفيذية يعد هجومًا خطيرًا على العدالة، وإنتهاك صريح لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن إستقلال السلطة القضائية التي حرمت أية تدخلات غير لائقة أو مبررة في الإجراءات القضائية (مادة 4)، وحققهم في تكوين روابطهم التي تمثل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية إستقلالهم (مادة 9). وكذلك مخالفاً لبنود إعلان بيروت للعدالة وإعلان القاهرة لإستقلال القضاء في المنطقة العربية .

كما تؤكد المؤسسة أن تلك الممارسات المعلن عنها، تعد تدخلًا في شئون العدالة منهي عنها بموجب أحكام الدستور المصري خاصة المادة 184 والتي تنص على أن (السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم).

وتؤكد المؤسسة على أن هذا المسار التصاعدي لإنتهاك مبدأ إستقلال القضاء في مصر ([وهو ما سبق](#) [وحذرنا منه](#))، قد جاء نتيجة طبيعية للممارسات غير المسبوقة في السنوات الماضية ، والتي تمثلت في قبول أعضاء المجالس القضائية العليا، تعريض أعضائها لتلقى دورات تدريبية تكوينية في الأكاديمية العسكرية التابعة للسلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي يجب أن يتوقف فوراً دون قيد أو شرط ، من أجل ضمان إستقلال السلطة القضائية ، وضمان حقوق المواطنين في الإنصاف والعدالة .

القاهرة في 22 يناير 2026